

اتفاقيات مع تشيلي والبيرو والارجنتين لتقديم المساعدة التقنية في مجال استعمال المياه استعمالا سليما وتخزينها وطرق الري الصحيحة (٢٥).

في المجال العسكري

لقد لقي القطاع العسكري في عصره — البحث والانتاج — اهتماما كبيرا منذ قيام اسرائيل ، ولكنه اندفع دفعة قوية ولائى دعما كبيرا بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . اذ حاولت اسرائيل تنفيذ سياسة اكتفاء ذاتي خاصة في ميدان تصنيع الاسلحة الخفيفة وقطع الغيار بعد الحظر الفرنسي اثر هذه الحرب . واعتمدت اسرائيل في هذا المجال على نتائج الابحاث والتطوير في البلاد المتقدمة خصوصا الولايات المتحدة فاستوردت المعلومات وبراءات الاختراع وعملت لتكيفها وتطويرها في مؤسساتها العلمية كسي تخدم حاجاتها العسكرية .

وقد تمت صناعة اسرائيل العسكرية ، لتصبح الدولة اكبر صاحب عمل ، فصناعة الطائرات وحدها تستخدم ما يزيد على ١٣ الف شخص . واسرائيل مدرجة في معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن بين الدول الاربعة والعشرين في العالم التي تطور وتنتج بعض اسلحتها بينما لا تضم القائمة ايا من البلدان العربية .

وفي تصريح لموشي داين في حزيران (يونيو) ١٩٧٣ قال : « فيما بلغت قيمة اسلحتنا عشية حرب الايام الستة ٨٠٠ مليون ليرة اسرائيلية . ٥٠ ٪ منها انتاج محلي ، فان اسلحتنا تبلغ هذه السنة ٢٥٠ مليار ليرة اسرائيلية ٤٨ ٪ منها انتاج محلي . وتوقع داين ان تبلغ قيمة السلاح الاسرائيلي سنة ١٩٧٧ ، ٦٢٥ مليار ليرة ٧٥ ٪ منها انتاج محلي يشمل طائرات وصواريخ ودبابات ، وقال ان حوالي ٩٠ ٪ من الذخيرة تنتج في اسرائيل » (٢٦) .

وقد نقلت « دافار » في عددها الصادر في ٤/٩/١٩٧٤ ، عن المهندس ميخائيل شور مدير الصناعة الحربية قوله ان احدى عبر حرب يوم الغفران ، كانت زيادة احتياط الذخيرة على انواعها لحساب الجيش . وقد بذل منذ انتهاء الحرب جهد مركز لهذا الغرض . وتستمر فترة الطوارئ في الصناعة الحربية لتوفير حاجات الجيش من الاسلحة والذخيرة . وتعمل هذه الصناعة حاليا في انتاج ذخيرة للأسلحة التي تسم الحصول عليها اخيرا . وفي انتاج بعض هذه الاسلحة ايضا ومن بينها الاسلحة والمعدات السوفياتية الصنع التي غنمت في الحرب الاخيرة (٢٧) .

وجاء في التقرير السنوي لمراقب دولة اسرائيل بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، انه : كان الامداد الفعلي من الصناعة العسكرية للقوات البرية الاسرائيلية خلال فترة نيسان — ايلول ١٩٧٣ يشكل نسبة ٧٨ ٪ فقط مما كان مخططا لتلك الفترة . كما حصل سلاح الجو على ٦٧ ٪ من الامداد الذي كان مخططا له في السنة المالية ١٩٧٣ واجل الباقي لسنة ١٩٧٤ وفي شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ضوعف معدل الامداد الشهري ولكن الامداد الشامل حتى نهاية الشهر كان لا يزال اقل بنحو ٢٨ ٪ من الامداد المخطط (٢٨) .

وقد اعلن ان جهاز الامن استثمر ٥٠٠ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٧٤ في البحث والتطوير ، مقابل ٧٠ مليون ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٧ (٢٩) .

وقد توصل رؤساء جهاز الامن بعد حرب تشرين الى استنتاج انه من الضروري بذل جهد اكبر كثيرا من الماضي في تطوير وسائل قتال ذاتية . واحد الاستنتاجات هو انه